جامـــعة واســـط
مجلـــــــة كليـــــــة التربيـــــة

العـدد الرابع والأربعون
الجزء الثاني / آب /٢٠٢١

استونيا : تجربة رائدة في الاصلاحات السياسية و الاقتصادية بين تحقيق الاستقرار السياسي ترسيخ مبادئ الاقتصاد الرقمي

أ.م.د. ستار شدهان الزهيري
كلية القانون / جامعة واسط
Email: sshadhan @ uowasit. Ed. Iq

الملخص:

حققت استونيا استقلالها من الاتحاد السوفياتي عام١٩٩٢ وهي تعد من دول البلطيق . ذات المساحة الصغيرة وعدد السكان المنخفض. دولة ديمقراطية تعددية سياسية نجحت في التحول السياسي و الاقتصادي وحققت نتائج جيدة في خصخصة المشاريع القطاع العام وتطور الاقتصاد و اعتماد مستوى التعليمي متطور جعل استونيا من الدول الرائدة في الاقتصاد الرقمي بفضل استخدام التكنولوجيا والاتصالات و الاقتصاد الرقمية.

الكلمات المفتاحية: استونيا ، اقتصاد استونيا ، انتخابات استونيا ، الموقع استونيا ، سياسة استونيا

Dr:Atar shedhan AL zuhairi
College of law \ univeasitrsity of wasit
Email: sshadhan @ uowasit. Ed. Iq

Abstract

Estonia achieved is independence from the sovietuhion in 1992 it is basaltic country the area is salad its population is small its democracy and polity are diverse it s policies have succeed did in trash from ing the polite ical and economic sectors and chive d good res lutein privatizing public sector projects \ devil opting the economy and adopt hg and voiced level of education of the countries of the circle in the digitu le condom yt auks to the use of com munitions tech neology and the go

المقدمة:

تعد استونيا من جمهوريات البلطيق والتي كانت خاضعة لسيطرة الاتحاد السوفياتي و أنضمت أليه بعد الحرب العالمية الثانية . وكان لهذا الانضمام تبعيات سياسية واقتصادية و اجتماعية اذ أسهمت تلك السياسات في اعادة تشكيل بنية المجتمع استونيا من ناحية توزيع الديمغرافي ومن ثم زيادة الهجرة الروسية الى تلك الجمهورية مما ساهمت في زيادة الجالية الروسية وهذا ينعكس على التركيبة الاجتماعية الاستونية .

وتعد جمهورية استونيا من دول شمال اوروبا وليس من شرق وسط اوروبا . وان سياساتها الثقافية وميولها نحو الشمال اوروبا هذه الالية اثرت بشكل كبير على نهج سياسات السياسية واقتصادية بعد الاستقلال من الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١ من ناحيتين النظام ديمقراطية و تشجيع الحريات وحقوق الانسان و تبني نضام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية و الحريات

اما من ناحية النظام الاقتصادي فتعد رسم السياسات الاقتصادية ذات الاقتصاد السوق الحر وتبني الخصخصة وتشجيع الاستثمار الاجنبي .هذه السياسات اتخذت من قبل قادة سياسيون صنعوا منهج متطورة اسهمت في تطور البناء الاقتصادي وتطور الاقتصاد استونيا وفي سياق ذلك سوف نتناول بحثنا هذا من خلال ثلاث مباحث رئيسية هي :

المبحث الاول:- مرحلة التحول الى النظام الديمقراطي و الاصلاح السياسي في استونيا

المبحث الثاني :- سياسات الاصلاح في استونيا

المبحث الثالث:- اثر الاصلاحات السياسية والاقتصادية على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في استونيا

اشكالية البحث:

يواجه البحث تساؤلات عديدة في ضوء الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تبنتها استونيا بعد الاستقلال منها . ماهي طبيعة النظم السياسية والاقتصادية التي واجهتها جمهورية استونيا وما هي التحديات التي واجهتها استونيا بعد تنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية . وما هي السياسات التي اثرت على الاقتصاد استونيا ووضعته ضمن اقتصاديات المتقدمة الرقمية و ما انعكس تلك السياسات على الواقع السياسي والاقتصادي و الاجتماعي في استونيا .

فرضية البحث:

ان مرحلة الاستقلال التي شهدتها استونيا اثرت على تبني سياسات الاصلاح على نظمها السياسية والاقتصادية لكي تواكب النظم السياسية والاقتصادية الغربية ٠ ولمتابعة سير الاصلاحات فلاد من

تشخيص اثر سياسات الإصلاحات السياسية و الاقتصادية على عملية الاستقرار السياسي و تطور الاقتصاد استونيا بعد مرحلة الاستقلال و تغير النظم السياسية و الاقتصادية فيها

المبحث الاول :

مرحلة التحول الى النظام الديمقراطي والاصلاح السياسي في استونيا .

في هذا المبحث سوف نوضح تطور عملية الاصلاح السياسي في استونيا وتجربتها في تبني نظام ديمقراطي .

المطلب الاول : الخصائص الطبيعية لجمهورية استونيا.

تعد استونيا من جمهوريات الاتحاد السوفياتي وهي تعد من حيث الموقع الجغرافي من جمهوريات البلطيق فضلاً عن لاتفيا وليتوانيا وقد حصلت على استقلالها من الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ . وتبلغ مساحتها ٥٢٢٧ كم وتعد استونيا من الدول المنخفضة في عدد السكان اذا يبلغ حوالي ١,٣٠٠ مليون نسمه (١)

وهي دولة تقع في منطقة بحر البلطيق شمال اوروبا. يحدها من الشمال خليج فنلندا ومن الغرب بحر البلطيق ومن الجنوب لاتفيا . اما ناحية الشرق بحيرة بيوس فحدودها تكون باتجاه جمهورية روسيا الاتحادية وتعد الاطول من ناحية طول الحدود من دولة الجوار اذا يبلغ طول الحدود مع روسيا حوالي ٣٣٨,٦كم تتميز جمهورية استونيا بمناخها المعتدل وهذا يعطي لها ميزة في تنوع المحاصيل الزراعية.

اما من(٢) ناحية الاجتماعية فقد اثرت التحولات السياسية على طبيعة الخصائص المجتمع استونيا ويرجع ذلك الى سيطرة الاتحاد السوفياتي على استونيا كان له تأثير في احداث تغير في تركيب مجتمع استونيا لد متعدد القوميات واللغات اذا يتألف المجتمع استونيا من استونيون ويشكلون ٦٨,٧ % ورس ٢٤,٨% واوكرانيون ٢,٠% وفنلنديون ٠,٨% وروسيا البيضاء ١,١% وهنالك قوميات اخرى نسبتهم ١,٦%واللغات هي الاستونية و الروسية فضلا عن لغات لمكونات الاخرى في المجتمع ولقد لجات استونيا الى زيادة في عدد سكانها بالجور الى عملية التجنس وتشجيع الهجرة والعمل في استونيا نظرا لتراجع لنمو في المعدل السكاني بشكل اغلب السكان في استونيا من المسيح وهم ذات طوائف منذ كاثوليك ولارثوذكس وديانات اخرى منها اليهودية والديانة الاسلامية اذا يوجد حوالي ١٠٠٠٠ مسلم في استونيا (٣).

المطلب الثاني : بداية التحول نحو النظام الديمقراطي وتحقيق الاستقلال

كانت سنة ١٩٨٨ بداية المرحلة بالمطالبة بالاستقلال اذا بدأت عصيان الشعب مطالبا بالحرية والاستقلال من الاتحاد السوفياتي قام المواطنون بتأليف سلسلة بشرية من اكثر من مليونين مواطن تتحد حول دولة البلطيق كافة (لاتفيا ،ليتوانيا ،استونيا) وكان حلم الشعوب في هذه الدول هو الاستقلال امام هذه المطالب كان هنالك ضعف في السلطة السوفياتية وزادت الضغوط على هذه السلطة فبدأت بعطاء تلك المناطق الحكم الذاتي للكن تلك الدول علمت انه بدون مرحلة الاستقلال فلا توجد حرية وحقوق وصدر اعلان السيادة الاستونية في عام ١٩٩٠ وتم اجراء اول انتخابات حرة في ١٩٩١ واعلان استقلال استونيا رسميا وتم الاعداد الى دستور جديد الى استونيا (٤).

شكل عام ١٩٨٩نقطة تحول في العلاقات الدولية بعد مرور أكثر من ربع قرن على انهيار الامبراطورية السوفيتية والتي وصفها عالم التاريخ تيهو تغارتون اش بعالم المعجزات . والملاحظة هنا عندما يتم البحث في تجارب التحول السياسي والاقتصادي في جمهوريات البلطيق التي تعد استونيا أحد هذه الجمهوريات نستطيع أن نميز ثلاث مبادئ أساسية مرتبطة بالأرث الشيوعي وهذه المبادئ هي :-

١- حل كافة المشاكل المرتبطة بتأثير اقطاب النظام الشيوعي في مرحلة الاصلاح السياسي و الاقتصادي وازالة التحديات التي تواجه بناء الدولة بعد عام ١٩٩١.
٢- تسوية الحسابات مع الماضي الشيوعي فيما يتعلق بتفسير العناصر التاريخية المكونة للحاضر مع ضرورة الالتزام مبادئ السلمية للعناصر الاصلاح
٣- التكيف مع وضعية وجود الحزب الشيوعي الى جانب الاحزاب السياسية الاخرى وغيرها من المنظمات ذات الاتجاهات السياسية المختلفة(٥)

ويأخذ على استونيا ان عملة الاصلاح السياسية و الاقتصادية اتخذت الاسلوب السلمي .

ومن اجل تبني عملية الاصلاح السياسي و الاقتصادي وتبني اسس بناء التحول نحو النظام السياسي الديمقراطي القائم على مبادئ سيادة القانون و الفصل ما بين السلطات و احترام حقوق الانسان و الحريات الاساسية فقد تبنت القوى السياسية في استونيا اسلوب التفاوض و الحوار في ترسيخ المبادئ الاساسية للديمقراطية في النظام السياسي في استونيا على قرار ما جرى في الدول الشرق ووسط اوروبا التي شهدت عملية الاصلاحات السياسية و الاقتصادية بعد عام ١٩٨٩ وهذه يدل على ان

اسلوب التفاوض و الحوار طغى على اسلوب استخدام القوة في حل القضايا التي تواجه بناء نظام السياسي الديمقراطي بعد الاستقلال عام ١٩٩١.(٦)

أدركت القوى السياسية في استونيا بان الديمقراطية تمثل الشكل المثالي لنظام الحكم في استونيا فمن خلال هذا النظام يتحقق الاستقرار السياسي مع قناعة النخب السياسية و الشيوعية بان تكلفة وجودها في السلطة مع استمرار النظام الغير الديمقراطي تكون عالية جداً مع تبلور المبادرات السياسية و تحول نحو نظام سياسي ديمقراطي قائم على سيادة القانون (٧).بعد ان اثبتت التجارب السياسية لبعض الاحزاب الشيوعية في الدول المستقلة عن
الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية الى ترك هذه الاحزاب لمبادئ كان المواطن يتصورها انها كانت المحرك الاساسي للانتماء الساسي . فقد تنازلت الاحزاب الشيوعية و الاشتراكية عن مبادئها بسبب الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها الدول التي تحولت نحو النظام الديمقراطي والقبول بالأمر الواقع نحو الانتقال الى النظام الديمقراطي والتعددي هذا ما شهدته استونيا في مرحلة ما بعد الاستقلال هذا الواقع نحو التغير كان نتيجة عوامل عديدة شهدتها استونيا منها رغبة المجتمع استونيا في التحول الى النظام السياسي والاقتصادي الموجود في الدول الديمقراطية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع في استونيا (٨) .
أسفرت العملية التفاوضية التي تمت ما بين القرى السياسية عن تبلور ملاح النظام السياسي الديمقراطي في استونيا من حيث الالتزام بما يأتي :

١- الالتزام بصيانة الاطر الدستورية والقانونية للدولة.
٢-تحديد صيغة النظام السياسي و الديمقراطي.
٣- تحديد طبيعة وهيكل البرلمان
٤- الاتفاق على اختيار النظام الانتخابي
٥- تبني مبدا الفصل بين السلطات في المؤسسات الرسمية للدولة
٦- تحديد صلاحيات واختصاصات السلطات في النظام السياسي الديمقراطي
٧- تحديد صلاحيات كل من رئيس الجمهورية والسلطة التشريعية و القضاء(٩)

المطلب الثالث:- دستور استونيا

يتألف الدستور في استونيا من ١٦٨ مادة . وقد أقر الشعب في الاستفتاء الشعبي الذي جرى في ٢٨ حزيران عام ١٩٩٢. ودخل حين التنفيذ في تموز عام ١٩٩٢. وقد عدل الدستور استونيا ثلاث مرات منذ الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي ولحد الان (١٠).

أكد الدستور على الايمان المطلق في حق الشعب استونيا في تقرير مصيره الوطني و تحقيق الوحدة الوطنية للدولة والتي اعلنت عنها يوم ١٤شباط عام ١٩١٨. وقد تم ترسيخ المبادئ الاساسية للدولة المدنية القائمة على مبادئ حقوق الانسان والحريات الاساسية والعدالة وسيادة مبدا القانون مع تولي الدولة حماية السلم الداخلي والخارجي و الحفاظ على وحدة الامة الاستونية في لغتها و تراثها و ثقافتها .

وفي سياق ذلك يهتم الدستور في تحديد مستقبل افضل الى الشعب استونيا الى الاجيال الحالية واجيال المستقبل وتحقيق التقدم والرفاه الاجتماعية(١١).

وفي ضل الاحكام العامة للدستور ففي القسم ٢ من الدستور استونيا المعدل ان استونيا هي جمهورية مستقلة ذات سيادة والسلطة العليا فيها مقررة من قبل الشعب و عدم التداخل بين عمل السلطات في النظام السياسي في استونيا فقد ضمن الدستور مبدا الفصل بين السلطات في القسم ٤ من الدستور من خلال تنظيم عمل انشطة البرلمان ورئيس الجمهورية والحكومة والسلطة القضائية واوضح الدستور في الفصل الثاني الحقوق والواجبات والحريات الاساسية للمواطن.

وأقر الدستور بان السلطة تعود الى الشعب من خلال انتخابات البرلمان والمشاركة في الاستفتاء الشعبي الى تبنى الدستور و النظام البرلماني الديمقراطي الذي تعود في السلطة للشعب من خلال البرلمان وتناط مهمه تتنفذ عمل الحكومة الى السلطة التنفيذية التي تتألف من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وهم مسؤولون عن تنفيذ برنامج للحكومة واداء المؤسسات الحكومية وقد اخذ دستور استونيا بهذا النظام من خلال انتخابات رئيس الجمهورية من قبل البرلمان وتولي الوزراء السلطة التنفيذية واستنادا الى دستور استونيا لعام ١٩٩٢ المعدل الذي حدد الدستور في القسم ١٤٨ منه اختصاصات المحاكم وتقسيماتها (١٢)

المطلب الرابع:- خصائص النظام السياسي في استونيا .

استناداً الى الدستور في استونيا بعد الاستقلال لعام ١٩٩٢. فأن النظام السياسي في استونيا هو نظام جمهوري برلماني ديمقراطي . متعدد الأحزاب السياسية . والمعرف عن النظام البرلماني فأن السلطة تعود الى الشعب ومن أجل ذلك لابد لنا من التعرف على مؤسسات النظام السياسي في استونيا و اختصاصاتها.

اولاً: السلطة التنفيذية:

تتألف السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء . صلاحيات رئيس الجمهورية في استونيا كماهي صلاحيات رئيس السلطة التنفيذية في النظم البرلمانية استناداً الى الدستور في استونيا يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان لمدة خمس سنوات . قابلة للتجديد لمرة واحدة . شرط ان يحصل رئيس الجمهورية على ثلثي الاصوات بعد ثلاث جولات من الاختراع
واذ فشل في الاختراع ولم يحصل على أصوات تلبي ثلثي أعضاء الحاضرين من أعضاء البرلمان يلجأ البرلمان الى خيار ثاني الذي من خلاله يتم انتخاب مجلس انتخابي مكون من أعضاء البرلمان واعضاء من الحكومة المحلية . ورئيس الجمهورية من بين اثنين المرشحين الحاصلين على اعلى نسبة من الأصوات هذا يدل على ان المجلس مشترك بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية (١٣).

وفي سياق ذلك يمارس رئيس الجمهورية صلاحيات الدستورية استنادا الى دستور استونيا لعام ١٩٩٢ المعدل ويمارس تمثيل استونيا في العلاقات الدولية و استقبال الدبلوماسيين والتصديق على جميع الوثائق الدولية المهمة بعد موافقة الحكومة في الحالات الاستثنائية في حالة مرض رئيس الحكومة او لأي سبب فهو يمثل الدولة في المجلس الاعلى للاتحاد الاوروبي
وتقديم البيانات والمقترحات الى السلطة التشريعية
واعلان الانتخابات البرلمانية . وكذلك حل الحكومة بعد عرضها من قبل رئيس الحكومة . يعين رئيس الحكومة و تعديل الدستور بعد استفتاء شعبي يستخدم حق النقض الفيتو ضد القوانين
يقدم المرشحين لتولي المناصب رئيس محكمة الدولة ومراقبة الدولة ومستشار العدل ومجلس بنك استونيا وهو القائد الأعلى للجيش. وله الحق في اصدار العفو(١٤)

رئيس الوزراء

يتم تشكيل الحكومة من قبل رئيس الوزراء . الذي يرشحه من قبل رئيس الجمهورية على ان تحضى بموافقة البرلمان . بعدها يتم بتشكيل الوزارة .

و تتألف من ١٢ وزيراً بمن فيمهم رئيس الوزراء . ويحق الى رئيس الحكومة في تعيين وزراء بدون حقائب وزارية يصل عددهم الى ٣ . ويتطلب عمل الحكومة في اختيار هذه الوزارات . والحكومة تمارس عملها استناداً الى الحق الدستوري وقوانين جمهورية استونيا .

تعمل الحكومة على تنفيذ السياسة البلاد الداخلية والخارجية و تنسيق عمل المؤسسات الحكومية و تتحمل المسؤولية الكاملة التي يطلق عليها في النظام البرلماني المسؤولية السياسية في الوزارة اي انها مسؤولية عن كل ما يحدث داخل عمل المؤسسات السلطة التنفيذية تكون الحكومة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وهو يمثل القيادة السياسية في الدولة التي لها صلاحيات السلطات الفعلية ويتم اتخاذ القرارات باسم السلطة التنفيذية فهي تمارس اختصاصها استنادا الى دستور استونيا لعام ١٩٩٢ المعدل (١٥)

ثانياً: السلطة التشريعية

يتألف البرلمان استونيا من مجلس واحد وهو مجلس الدولة استناداً الى الدستور استونيا لعام ١٩٩٢. يتم انتخاب اعضاء البرلمان البالغ عددهم ١٠١ من قبل الشعب . يجري انتخابهم بالانتخاب الشعبي المباشر. ولمدة اربع سنوات

وضيفة البرلمان مراقبة السلطة التنفيذية من خلال تحديد النفقات للدولة و اقرار الموازنة ومناقشة فرض الضرائب . يعمل البرلمان استونيا في اطلاع الشعب استونيا على آلية عمل الدولة واصدار البيانات والاعلانات والنداءات الى الشعب استونيا .

يمارس دور تشريعي في مناقشة وتشريع القوانين والتصديق على المعاهدات الدولية. واتخاذ القرار بشان قروض الدولة .

وله صلاحيات تعيين المسؤولين في السلطة التنفيذية والاجهزة الاخرى في مؤسسات الدولة . وله حق تعيين رئيس الجمهورية . بالاضافة الى ذلك بناء على اقتراح من قبل رئيس الجمهورية يعين كل من رئيس المحكمة الوطنية . و رئيس مجلس ادارة بنك استونيا . و المستشار القانوني .والقائد الاعلى لقوات الدفاع . ويحق الى اعضاء البرلمان استنادا على دورهم الرقابي في طلب من السلطة التنفيذية توضيحات و بيانات عن عمل المسؤولين التنفيذيين وعن اداء عمل مؤسسات الدولة(١٦).

ثالثاً:- السلطة القضائية

أما من ناحية السلطة القضائية فاستنادا الى القسم ١٤٨ من الدستور المعدل تتكون المحاكم من:

١- محاكم المدن و الولايات (المحافظات ، المقاطعات) ، المحاكم الادارية.

٢- محاكم دورية او دائرية (تحكم ولايتها عدد من المقاطعات وتعقد جلساتها بطريقة التناوب في المقاطعة تلو الاخرى)

٣- المحاكم العليا .وهي اعلى محكمة عليا في الدولة وتقوم بأعادة النظر في القرارات واحكام محاكم عن طريق اجراءات التمييز . وهي تعد المحكمة العليا من ناحية النظر في دستورية القوانين والتعليمات والاوامر الادارية الصادرة من مؤسسات الدولة اي انها المحكمة الدستورية العليا(١٧).

المبحث الثاني :- سياسات الاصلاح الاقتصادي في استونيا

في هذا المبحث نستعرض اهم السياسات الاقتصادية التي نفذتها في التحول الى نظام اقتصاد السوق واهم الموارد الطبيعية في استونيا ومرحلة الانضمام الى الاتحاد الاوروبي وكما يأتي :

المطلب الاول:-الموارد الطبيعية لمكونات الاقتصاد في استونيا.

تعد استونيا من جمهوريات البلطيق ذات المساحة الصغيرة فيها قلة الموارد الطبيعية اذ تعد من الدول الفقيرة فيها يوجد الصخر الزيتي والحجر الجيري والفسفور والكرانيت واليورانيوم والتعدين وقد عملت الحكومة على تشجيع اعمال التنقيب عن تلك المعادن وتصديرها من اجل دعم الاقتصاد الوطني وتصدر سنوياً ثلاثة آلاف طن الى الخارج توجد فيها الغابات تشكل ٥٠% من مساحة استونيا (١٨)

اما من ناحية هيكل الاقتصاد استونيا فيعد قطاع الخدمات الصناعية والزراعية من القطاعات الرائدة في الاقتصاد استونيا . و يعمل حوالي ٦٦,٦% في قطاع الخدمات (١٩) الالكترونية وهو من أهم فروع الصناعات ويعمل في قطاع البناء حوالي ١٢%من القوى العاملة في استونيا بالاضافه الى الصناعات الألات والصناعات الكيمياوية (٢٠).

ويستوعب القطاع الزراعي حوالي ١٠% من القوى العاملة . وهي تستخدم الاساليب العلمية في عملية الزراعة مستفيدة من خصوبة التربة وتوفير المياه في البحيرات وتنوع مناخها وتشتهر في زراعة الحبوب و الخضار وتربية الماشية . وتعد استونيا من الدول المستوردة للنفط و هذا ما ينعكس سلبيا على الاقتصاد الوطني لارتفاع فاتورة استيراد النفط (٢١).

وبعد ان ضمها الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٤٤ شهدت استونيا تغيرات واسعة في طبيعة سكانها بسبب زيادة الهجرة الداخلية ولاسيما من روسيا و بيلا روسيا واوكرانيا.

وقد سكن هؤلاء المهاجرين في الجزء الشمالي التي توجد في الصناعات المتطورة وهذا ما شجع على التطور تلك الصناعات على حساب المناطق الجنوبية الغربية . وبعد مرحلة الاستقلال شكل القطاع الزراعي المقام الاول وتراجعت الهجرة نتيجة للتغيرات السياسية فقد غادر الروس البلاد بعد الاستقلال وفي سياق ذلك فان استونيا تعاني من انخفاض معدلات نمو السكان بشكل كبير ومن ثم زيادة معدلات الهجرة المرتفعة فقد ادت هذه الحالة الى تراجع السكان في استونيا والتقدم في السن وعلى اثر هذه الحالة اضطرت الحكومة الاستونية الى التشجيع الهجرة اليها و العمل فيها من اجل معالجة نقص الايدي العاملة .

تولي استونيا اهتماماً كبيراً في توليد الطاقة الكهربائية اذ تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة الى اقتصاد استونيا وتصدر الطاقة الكهربائية الى لاتيفيا و اجزاء من غرب روسيا(٢٢)

تنتج استونيا كميات كبيرة من غاز الوقود . ويتم نقل الكثير الى روسيا عن طريق خطوط انابيب تمتد من كوتلا – جارفي الى سان بطرسبورغ

تستخدم الصناعات الاستونية الموارد المحلية لاسيما في صناعات البناء والتشييد بما في ذلك الاسمنت و الالواح المصنوعة من الرماد الصخري وتزدهر الصناعة في مدن تالين ، كوندا، تارتو، وعسيري . وتشتهر ايضا في الصناعات الكيميائية و التعدين وصناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وصناعة السلع الاستهلاكية والمنسوجات التي تعد استونيا الأول في انتاج الاقمشة في دول البلطيق وكذلك تنتج الحرير والكتان وكافة المنسوجات .

بعد مرحلة الاستقلال مباشرة استخدمت استونيا الروبل عملة لها حتى عام ١٩٩٢ . واصدر بنك استونيا العملة الاستونية الخاصة بها كرون تم استبدلتها باليورو في يناير ٢٠١١ بعد الانضمام الى الاتحاد الاوروبي(٢٣) .

المطلب الثاني:- اصلاحات مارت لار

حققت استونيا ثورة تقدم في الانعاش الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعاشي للمواطن في استوناً وهو الافضل في دول التحول السياسي و الاقتصادي في وسط وشرق اوروبا على الرغم من ان استونيا تميل في ثقافاتها و سياساتها الى شمال اوروبا .وتاتي ذلك بفضل وضع السياسات الناجحة في الاقتصاد التي نفذتها الحكومات المتعاقبة منذ بداية عام ١٩٩٢ بقيادة رئيس الحكومة مارت لار(٢٤)

وقد نفذ مارت لار نظام اقتصاد السوق او بما يعرف بالاقتصاد الحر الذي حدد دور الدولة في عدم التدخل في القرارات الاقتصادية واقتصاد السوق هو النظام الذي يتيح الى افراد والشركات والقطاع الخاص باتخاذ القرارات التي لها علاقة بالانتاج و الاستهلاك (، ٢٥) .

وكان الهدف من ذلك هو التخلص من نظام الاقتصاد الاشتراكي وتطوير الاقتصاد استونيا لكي يواكب التطورات الاقتصادية التي شهدها الدول الاوروبية و الاستفادة من الدعم المالي من دول الاتحاد الاوروبي والمؤسسات المالية الدولية(٢٦) .

عندما استلم رئاسة الحكومة الاستونية عام ١٩٩٢.

يعد مارت لار من السياسيين الذين ينتجون الأفكار الرأسمالية المتحررة القائمة على الاقتصاد السوق وحرية المنافسة الاقتصادية . ساهمت هذه الأفكار في تبني استونيا النظام الرأسمالي الاقتصادي عبر سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية وخصخصة مؤسسات القطاع العام وعندما استلم منصب رئاسة الحكومة . كان يولي اهتماما كبيرا في الاقتصاد وهذا شجعه على قراءة كتاب ميلتون فريدمان هذا الاطلاع عرفة بمبادئ الاقتصاد الراسمالي ساعدت مارت لار على تنفيذها في الاصلاح الاقتصادي في استونيا وفي سياق ذلك فقد اتخذ حملة من الاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة ما بين ١٩٩٢-١٩٩٤ وتحول نحو الاقتصاد السوق الحر . وتطوير اقتصاد استونيا من خلال تلك الاصلاحات الاقتصادية وكما يلي:-

١- ساهمت استونيا في اتخاذ قرارات تبني الضريبة الثابتة . وبذلك تعد اول الدول من دول شرق اوروبا في تبني تلك الضريبة

٢- شجعت الدولة على طرح الصناعات الوطنية في مناقصاتها عامة وشفافة في تبني عملية الخصخصة لمشاريع القطاع العام

٣- في مجال التجارة الخارجية اقرت الدولة نظام التجارة الحرة واسهمت في الغاء الرسوم الكمركية و الاعانات .

٤- اعتمدت العملية الوطنية الكرون ومن ثم ربطها بالمارك الالماني المستقر

٥- شجعت ممارسة الاعمال التجارية . وهذا الاجراء سهل عملية تأسيس شركة خلال ٥ دقائق

٦- تبنت نضام قضائي مستقيل و اكثر شفافية بحيث تم تغليب سيادة القانون على المحسوبة . هذه الالية تم من خلالها الحد من الفساد المالي و الاداري .

هذه الاصلاحات الاقتصادية اسهمت في تطوير اقتصاد استونيا(٢٧) .

شجعت الحكومة الاستونية على تبني الحكومة الالكترونية اذ يمكن المواطنين من القيام بأعمالهم الضرورية مع الحكومة عبر الانترنت هذه الالية اسهمت في انخفاض درجة الفساد والرشوة . وهي الان تحتل مراتب متقدمة على المستوى العالمي في الحكومة الالكترونية وتشجيع الاقتصاد الرقمي.

لجات الدولة الى الغاء الدعم على القطاع الزراعي والصناعي وترك هذين القطاعين للعمل بشكل حر داخل السوق دون الاعتماد على الاعانات .

لجات الدولة على تشجيع الاستثمار الاجنبية وجذب رؤوس الاموال الاجنبية الى السوق في استونيا للاستثمار فيه والعمل على خفض الضرائب الى ٢١%واعفاء ارباح الشركات التي تستثمر داخل استونيا من الضريبة .

هذه الاصلاحات التي قام بها مارت لار ساهمت في تطور اقتصاد استونيا اذا تؤكد دراسة البنك الاوروبي ان دول البلطيق لاتيفيا–استونيا –لتوانيا نجحت في استبدال المحسوبية بسيادة القانون (٢٨).

انضمت استونيا في عام ٢٠٠٤ الى الحلف شمال الاطلسي ، واتفاقية شينغن الاوروبية في عام ٢٠٠٧ . واعتمدت عملة اليورو بدل العملة المحلية كرون في عام ٢٠١١ . وتعد ثالث الدول في منطقة اليورو من الدول المستقلة في الاتحاد السوفياتي بعد سلوفينيا ٢٠٠٧ وسلوفاكيا في عام ٢٠٠٩ ووصف رئيس الحكومة اندروس انسيب التحول الى اليورو محل الكرون انجاز جيدا رغم الاضطرابات الاقتصادية التي تمر بها دولة الاتحاد اوروبي بسبب الازمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ واعتماد حكومة استونيا اليورو الى تسهيل مهمه المستثمرين و الشركات الاستثمارية وتشجيع التجارة مع دول الاتحاد الاوروبي اذ ان ٨٠% من تجارة استونيا مع دول الاتحاد الاوروبي(٢٩).

المطلب الثالث :-

المؤشرات الاقتصادية في مرحلة الاصلاح الاقتصادي

هنالك مؤشرات عديدة يمكن تحليلها ومن ثم معرفة مسار الاصلاح الاقتصادي في استونيا اذا كانت له نتائج ايجابية وسلبية كما يأتي :-

التضخم: في مرحلة الاصلاح الاولى خلال بداية الاصلاح الاقتصادي تتمثل هذه المرحلة في نقل الاقتصاد ومن ثم التضخم مكبوت خلال سنوات عديدة الى التضخم منفجر بسرعة كبير كما يلاحظ في الجدول لها تأثيراته السلبية وله مخاطر على الاختلالات الكلية في الاقتصاد إذ يلاحظ أن أعلى معدل وصل له التضخم في استونيا كان في عام ١٩٩١ هو ٢٠٢,٠ و في عام ١٩٩٣ هو ٨٩,٥

وهذه الزيادة في معدلات التضخم فبعد تحرر الأسعار في دوله كانت تعاني من طلب مرتفع وقلة في العرض مع زيادة في التوسيع النقدي . كانت لها اسباب عديدة على زيادة الاسعار وهذا ما له تداعيات على رفع الاجور وكذلك ساهمت الى خفض العملة المحلية كرون وهروب رؤوس الاموال الى خارج والتوجه من قبل المواطنين في حيازة العملات الاجنبية فضلاً عن دور المصارف في توسيع النقدي من خلال الاقراض . لكن هذا الارتفاع في التضخم تم السيطرة علية وخفضه من قبل الدول لا سيما في عام ١٩٩٨ الذي ١٠,٦وعام ١٩٩٩ بلغ٣,٥ (٣٠)

جدول (١) مؤشرات اقتصاد استونيا (١٩٩٠-١٩٩٩)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
معدل التضخم		٢٠٢,٠		٨٩.٥		٢٨.٩			١٠.٦	٣.٥
نمو gdb		٨٢,٧		٦٥,٠	٦٣,٧	٦٦,٤			٧٨,٤	٧٥
تطور حصة القطاع الخاصفي الاقتصاد	١٠,٠	١٠,٠	٢٤,٩	٩٨,٨	٥٥,٠	٦٢,٠	٦٨,٠	٧٠,٠	٧٠,٠	
مؤشر التقدم في الاصلاحات الهيكلية بلقطاع الخاص	٠,٢٠		٠,٤٠			٠,٧٥		٠,٨٢		
تغيرات في الارادات العامة نسبة الى gdb		٤١,٠	٣٣,٣	٣٨,٦	٤١,١	٣٩,٩	٣٩,٠	٣٨,٩	٣٧,٢	٣٥,٧
التغير في النفاق العام نسبة gdp			٣٣,٦	٣٩,٠	٣٩,٨	٤٠,٨	٤٠,٣	٣٦,٧	٣٨,٧	٤١,٠
الصادرات مليار دولار			٠,٨٠٢						٣,٢١٤	٢,٩٣٨
الاستيرادات (مليار دولار)			٠,٨٩٦						٤,٧٥٩	٤,٠٩٣
تدفقات ال (fdi) الوافدة مليون دولار			١٦٢		٢٠٢				٥٨١	٣٦١
التغيرات في العجز المالي		٥,٢	-٠	-٠		١-، ٢		٢,٠	١-، ٦	٥-، ٣

المصدر : هشام ياس شعلان ،اليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام السوق ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،ط١ ٢٠٠٤ ، ص٦٨ -٢٤٤

الناتج المحلي الاجمالي : نلاحظ تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي في استونيا كما يظهر في جدول(١) بالمقارنة في عام ١٩٨٩نلاحض انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٩ بلغ ٧٥% ويرجع هذا السبب الى انهيار الاتفاقيات التجارية بين دول المتصلة و توقف الانتاج في كثير من الصناعات كذلك التغير في النظام الاقتصادي من النظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق وهذه الآلية أسهمت في توقف الدعم الى الصناعة الزراعية من قبل الدولة.

القطاع الخاص . في اقتصاد السوق يأتي الدور الكبير في سير الاقتصاد من قبل القطاع الخاص اذ يلاحظ من جدول مساهمة القطاع الخاص في اقتصاد استونيا كانت يسيير بارتفاع ملحوظ بسبب بيع المشروعات من القطاع العام الى القطاع الخاص والتوسع في تأسيس الشركات من قبل المستثمرين في استونيا اذ يلاحظ وصوله في عام ١٩٩٩ الى٧٠% في النشاط الاقتصادي والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي(٣١) .

اما من ناحية مؤشرات التقدم في الاصلاحات الكلية في القطاع الخاص فتلاحظ ان النسبة المنخفضة وكان عام ١٩٩٧ وصلت ٨٢،٠% واستنادا على الجدول ١

التغيرات في الارادات العامة : في الجدول رقم ١ نلاحظ انخفاض في الايرادات العامة في استونيا نتيجة انخفاض الانتاج في اقتصاد استونيا وكانت اعلى نسبة ٤١\١١عام ١٩٩٤واقل نسبة كانت عام ١٩٩٢ بلغة ٣٣\٣ .

التغيرات في الانفاق : يلاحظ انخفاض نسبة الانفاق وصل في عام ١٩٩٩ الى ٤١\٧ من الناتج المحلي الاجمالي حسب جدول رقم ١ وكان هدف الدولة هو تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وقد واجهت استونيا ضغوطا نحو زيادة الاعانات والنفقات الاجتماعية لمواجهة تاثيرات الاصلاحات الاقتصادية على المجتمع.(٣٢)

العجز المالي : يعود سبب ارتفاع العجز المالي في استونيا عام ١٩٩١ الذي وصل الى ٢،٥% من الناتج المحلي الاجمالي . بسبب عوامل عديدة منها انخفاض الايرادات وارتفاع التضخم و التغيرات في اسعار الفائدة واسعار الصرف وهي ناتج لها تاثير على الاقتصاد الكلي مع جهود الدولة في تبني عملية الاصلاح المالي التي تهدف الى توفر بيئة لتطور القطاع الخاص ومن ثم تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي . ويعد من شروط مؤسسات المالية الدولة والاتحاد الاوروبي تحث استونيا على خفض العجز المالي وصل (٣،٥-) وهو الحالة السالبة وهذا مؤشر جيد على السياسة المالية والناجحة للدولة.

الصادرات : نلاحظ ارتفاع نسبة الصادرات الاستونية فمن الجدول١ في عام ١٩٩٣ بلغت ٨.٢ مليون دولار ووصلت عام ١٩٩٨ الى ٢٤١،٣ مليار دولار وفي عام ١٩٩٩ انخفض الى ٩٣٨،٢ مليار دولار الملاحظ ان الكثير من الدول تستورد من استونيا هي دول الاتحاد الاوروبي وقد حققت الناتج ايجابي من ناحية زيادة الصادرات .

الاستيرادات: من الجدول ١ يظهر في عام ١٩٩٣ بلغت ٨٩٦ مليون دولار وارتفعت في عام ١٩٩٨ الى ٧٥٩،٤ مليار دولار وانخفضت في عام ١٩٩٩ الى ٠٩٣،٤ مليار دولار . الملاحظة هنا زيادة في الاستيرادات على حساب الصادرات مما يؤدي الى العجز في الميزان التجاري .

الاستثمار الاجنبي: نلاحظ تصاعد وتيرة تدفق الاستثمار الاجنبي في استونيا وحسب الجدول ١ وصل في عام ١٩٩٨ الى ٥٨١ مليون دولار يعود نتيجة للاستقرار السياسي والاقتصادي في استونيا(٣٣)

المطلب الرابع : انظمام استونيا الى الاتحاد الاوروبي

انظمت استونيا الى الاتحاد الاوروبي في عام ٢٠٠٤ بعد شروط عديدة فرضها الاتحاد الاوروبي منها ما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي و الآخر بالاصلاح السياسي واعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وقد ضمت تلك الشروط ما ياتي:-

١- بناء مؤسسات ديمقراطية تلتزم بالمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام مبادى حقوق الانسان

٢- تبني اقتصاد السوق الفعال الذي يستطيع المنافسة في السوق الاوروبي

٣- التزام الدولة المنظمة الى الاتحاد الاوروبي بالالتزامات التي تخص السياسات السياسية و الاقتصادية والنقدية و المالية لدول الاتحاد الاوروبي.

ومع ضرورة تنفيذ قواعد و قوانين وسياسات الاتحاد الاوروبي و تطوير الهياكل الادارية في مؤسسات الدولة المرشحة للعضوية .

قدم بنك الاستثمار الاوروبي والمؤسسات المالية الدولية عبر برنامج phare التمويل و المساعدة للدولة المرشحة للعضوية وتقديم المساعدات المالية وتهدف الدولة من الانضمام الى الاتحاد الاوربي الى تحقيق فوائد اقتصادية عديدة منها

- دخول السوق الاوروبي الواسع و الاسواق الاخرى التي ترتبط معها باتفاقيات تجارية .
- جذب الاستثمار الاجنبي .
- التخلص من الحواجز الكمركية وغير الكمركية التي تسهم في تقلص التجارة بين الدول

- حصول مكاسب في المؤسسات الاوروبية لا سيما الاجهزة المهمة في صنع القرار والمشاركة الفاعلة في رسم السياسات المالية و النقدية والزراعية والاتحاد النقدي(٣٤) جدول (٢) مؤشرات الاقتصادي الاستوني (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
معدل النمو gdp	٧,٩	٧,٧	٧,٨	٧,١	٧,٥	٩,٢	١٠,٤	٦,٣	٣،-٦
معدل نمو نصيب الفرد gdp	٨,٤	٨,١	٨,٣	٧,٥	٧,٩	٩,٤	١٠,٦	٦,٦	٣،-٦
تدفقات الاستثمار الاجنبي مليون دولار	٢,٦٠٤٥				١٠,٠٦٤	١١,٢٩٠	١٢,٦٦٤	١٦,٥٩٤	

نجحت استونيا في تحقيق معدلات نحو الناتج المحلي الاجمالي من (٢٠٠-٢٠٠٦) نتيجة الاستقرار الاقتصادي وتوسع التجارة مع دول الاتحاد الاوروبي مع تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عامي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) (٣٥) بسبب الازمة العالية كما يظهر في جدول ٢ ايضا حققت استونيا معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ بسبب توسيع العلاقات الاقتصادية مع دول الاتحاد الاوروبي مع تراجعه في عامين (٢٠٠٧-٢٠٠٩) كما يظهر في جدول (٢) بسبب الأزمة المالية . أما من ناحية تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فتلاحظ ارتفاعه بشكل ايجابي من عام ٢٠٠٧ مما يعني استقرار الاوضاع الاقتصادية في استونيا اما من ناحية مؤشر الفقر في استونيا من ١٩٩٠-٢٠٠٤ بلغ ٩،٨%(٣٦)

المبحث الثالث: أثر الاصلاحات السياسية والاقتصادي على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي

في هذا المبحث سوف نتناول اثر الاصلاحات على تداول السلطة في استونيا وترسيخ المبادئ الديمقراطية من ناحية اجراء انتخابات وكذلك توضيح نجاح السياسات الاقتصادي في تحقيق مؤشرات اقتصادية ايجابية على مستوى الانشطة المختلفة بالنسبة الى الاقتصاد الاستوني.

المطلب الأول: الانتخابات وتداول السلطة في استونيا

اعلن رئيس الحكومة الاستونية تافي رويفاس الذي تراس الحكومة بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١. عن فوز حزب الاصلاح الحاكم في الانتخابات البرلمانية اذ حصل على نسبة ٧،٢٧% من اصوات الناخبين .في حين حصل حزب الوسط على ٨،٢٤%من اصوات الناخبين بعد انتم فرز كل اوراق الاقتراع وحصل حزب الاصلاح بزعامة رئيس الحكومة تافي رويفاس على ٣٠ مقعداً في

البرلمان من اصل ١٠١ مقعد يتالف منها البرلمان . وهو يمثل يمين الوسط و المؤيد الى الاتحاد الاوربي وحلف شمال الاطلس الناتو . وحصل حزب الوسط المؤيد الى روسيا على ٢٧مقعدا نيابيا في المرتبة الثانية . وحصل حزب الاجتماعيين الديمقراطي على ١٥ مقعد نيابيا في المرتبة الثالثة فيما حزب المحافظون حزب الاتحاد من اجل الوطن و الجمهورية على ١٤ مقعد وقد اظهرت هذه النتائج حسب الموقع الرسمي للجنة الانتخابية (٣٧) وقد هيمن موضوع الامن والقضايا الاجتماعية وسياسية التقشف في الحملات الانتخابية وطغت على الانتخابات البرلمانية اجواء القلق الامني السائدة في البلاد من النشاطات الروسية في المنطقة الحدودية مع استونيا والتي اثرت على العلاقات الروسية الاستونية . لاسيما اجراء التدريبات العسكرية بالقرب من الحدود الاستونية قبل الانتخابات . حيث تنظر ببالغ القلق من التحركات العسكرية الروسية في اوكرانية والحرب فيا وضم جزيرة القرم من قبل روسيا . لاسيما وان روسيا تنظر بعين الاعتبار الى مصالحها في الدولة المستقلة من الاتحاد السوفياتي (٣٨) وفي الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ فاز حزب الاصلاح الاستوني وحصل على نسبة٦،٢٨ %ثم الحزب المركز لاستونيا وحصل على ٣،٢٣%وحزب اتحاد الجمهورية حصل على ٥،٢٠%والحزب الديمقراطي الاجتماعي على ١،١٧% وحزب الخضر على ٣،٨%واتحاد الشعب الاستوني على ١،٢% والاحزاب الصغيرة حصلت على ٦،٤% من اصوات الناخبين (٣٩)

شهدت استونيا في ٤ مارس ٢٠١٩ الانتخابات البرلمانية الاختيار ١٠١ عضوا في البرلمان الاستوني وقد ادلى الناخبون باصواتهم في الدوائر الانتخابية ١٢ دائرة ٤١٥مركز اقتراع وقد شاركت ١٠ احزاب سياسية و ١٥ مستقلين كان عدد المرشحين ١٠٩٩ مرشحا.

وشارك ٩٥٨٧١ناخبا في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٩ في داخل استونيا و٧٧٨٨١ناخبا استونيا يقيمون في الخارج(٤٠).

وقد اعلنت الجنة الانتخابية نتائج الانتخابات والتي فازت بها المعارضة الاستونية (٤١). فقد تصدر حزب الاصلاح الاستوني الليبرالي المعارضة بحصوله على ٣٤ معقد في الانتخابات البرلمانية متفوقا على حزب الوسط الحاكم . الذي جاء في المرتبة الثانية بحصوله على ٢٤ مقعد في البرلمان وحصل الحزبان الصغيران اللذان يشاركان في الائتلاف الحاكم في الانتخابات عام ٢٠١٥ . وهما حزب بروباتريا من اجل الوطن وحزب الديمقراطيون الاشتراكيون . وحصل كل منهما على ١٢ مقعدا و١٠ مقاعد على التوالي بينما حصل حزب الشعب الاستوني المحافظ اليميني على ١٩ مقعدا.

وقد اظهرت نتائج الانتخابات الاستونية على الموقع الرسمي لمكتب الانتخابات الرسمي الاستوني. وذكر مكتب الانتخابات ان نسبة الاقبال على الانتخابات كانت ٩،٦٣% (٤٢) وتنص التشريعات

الدستورية حق الحزب او الائتلاف الفائز في الانتخابات البرلمانية تشكيل حكومة (٤٣) وتم تشكيل الحكومة برئاسة السيدة كايا كالاس زعيمة الحزب الاصلاح المعارض في استونيا وهي بذلك تكون اول امرة تتولى رئاسة الحكومة في استونيا منذ الاستقلال وينتمي حزبها الى اليمين الوسط وهي سياسة استونية وعضو سابق في البرلمان الاوروبي(كياكلاس).

اما من ناحية الانتخابات الرئاسية استنادا الى الدستور الاستوني لعام ١٩٩٢ يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان اي بواسطة الانتخابات الغير مباشرة شرط الحصول على الاغلبية المطلقة وفي حالة عدم حصوله على الاغلبية المطلقة فيتم تشكيل هيئة انتخابية من ممثلين من النواب والحكومات المحلية(٤٤) . وقد جرت الانتخابات الرئاسية في ١٩ اكتوبر ٢٠٠٦ وفاز بها توماس هندريك ألفيس ليكون رئيس الجمهورية استونيا لمدة خمس سنوات . وتم اعادة انتخابية لولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٩ اغسطس عام ٢٠١١. اذا حصل على ٧٣ صوتا . فيما حصل المرشح المنافس له اندريك تالاند على ٢٥ صوتاً.

وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٩ أغسطس في عام ٢٠١٦ تم انتخاب كرستين كالجوليد رئيس لجمهورية استونيا(٤٥).

المطلب الثاني : أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي في تطوير الاقتصاد الاستوني

اثرت عملية الاستقرار السياسي وبناء مؤسسات الرسمية للدولة بشكل صحيح وتولي تلك المؤسسات اشخاص يديرون عمل تلك المؤسسات في الدولة وفقا لكفاءة اي عملية استبدال المحسوبية بسيادة القانون . وهذه الالية سهلت عمل تلك المؤسسات التي كانت تعاني من مشكلة الفساد . فظلا عن الاهتمام الذي اولتت استونيا من ناحية بناء الحكومة الالكترونية الذي اسهم في القضاء على الفساد الروتين و البيروقراطية . وسهل عملية التواصل بين المواطن والمؤسسات في القطاع العام و كذلك في القطاع الخاص . وتعد استونيا من الدول المتقدمة عالميا في استخدام الشبكة الالكترونية وهي دولة المتقدمة في الاقتصاد الرقمي بفضل سياسة الدول في عملية الاستثمار في راس المال البشري وادخال البرمجة في التعليم وفي مراحل الاولى من الدراسة. هذه السياسة اثمرت نتائها بعد حوالي ربع قرن من سياسة الاصلاح الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي الوطني بالاتجاه الاقتصاد العالمي(٤٦).

في مجال السياسات الاقتصادية اتخذت قرارات عديدة كانت لها دوافع اساسية في تطوير الاقتصاد الوطني من ناحية جذب المستثمرين وتقديم التسهيلات لهم مثل الاقامة وتسهيلات المالية من البنوك وتوفير البنى التحتية الجديدة فضلاً عن توفير التشريعات القانونية التي ترمي الى ضمان حقوق المستثمرين .

وقد اعد البنك المركزي الاوروبي دراسة حول دول البلطيق . وقد اوضحت الدراسة عن نجاح سياسات دول البلطيق في السياسات الاقتصاد ونجاح تلك الدول في بناء دولة القانون بعيدا عن المحسوبية و الفساد وفي ضوء هذا الدراسة كانت هناك مؤشرات ايجابية حققتها استونيا وكما ياتي :-

-تحتل استونيا المرتبة السابعة في مؤشر الحرية الاقتصادية متفوقة على العديد من دول منها امريكا ،المانيا، كندا ،بريطانيا فضلا عن دول مقدمة في العالم

- لها ميزة تنافسية للضريبة الدولية. وهي تاتي الاولى عالميا.

- حققت مؤشر متقدم عالميا من ناحية سيادة القانون وهي تحتل في المركز ١٢ عالميا(٤٧).

هذه المؤشرات الايجابية كان لها دور مؤثر و رسالة تبعثها استونيا الى المؤسسات الدولية و المستثمرين بشان الاستقرار السياسي و المصداقية في تنفيذ السياسات الاقتصادية واعطت هذه المؤشرات في تطوير الاقتصاد الاستوني وتحقيق معدلات في النمو الاقتصادي.

ونتيجة للسمات الايجابية التي تحضي استونيا فقد شجعت المؤسسات الدولية ومنها البنك الاوروبي للانشاء و التعمير في استونيا في الاستثمار في العديد من المشاريع وبلغ عدد المشاريع ٢٤ مشروعا في المحافظة النشطة وبذلك فان هناك يكون اجمالي المشاريع التي استثمرها البنك ٨٨مشروعا وتبلغ الاموال المرصدة في محفظة المشاريع ١٢٧ مليون يورو و ١١١مليون يورو الاصوال التشغيلية و ٦٥٣ مليون يورو المدفوعات المتراكمة وكانت حصة السهم من المحفظة بلغت ٣٣% مع الملاحظة ان حصة القطاع الخاص ١٠٠% من المحفظة . وهذا يدل على تطور القطاع الخاص و ازدهاره و كذلك الثقة التي يتميز بها الاقتصاد الاستوني(48).

تعافا الاقتصاد الاستوني من الازمة الاقتصادية التي اندلعت في اوروبا في تحول الاقتصاد الوطني من مرحلة الانكماش الى مرحلة الانتعاش (49) وحققت نمو في عام٢٠١٠ بلغ ٤٦،٢% وفي عام ٢٠١١بلغ ٥،٧% الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٢ بلغ ١٨،٥% وعام ٢٠١٣ بلغ نحو ٥٧،١% وفي عام ٢٠١٤ بلغ ٩١،٢% نحو الناتج الاجمالي.

حققت استونيا نتائج جيدة في المؤشرات الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٢ اذا احتلت المركز ١٦٠ على مستوى اقتصاديات العالم. وعدها البنك الدولي بانها من الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع وهذا مؤشر جيد لحالة الاقتصاد الوطني (٥٠).

وفي عام ٢٠١٥ حقق الاقتصاد الاستوني نمو معدل ١١١% وبلغ الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية ٢٠١٥ مليار دولار .

ويمثل تراجع النمو بسبب تراجع قطاع البناء والتصنيع . وساهمت الزراعة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وكذلك التجارة بسب النمو المستقر في تجارة التجزئة وحققت الانشطة العلمية والمهنية دورا في نمو الناتج المحلي الاجمالي (٥١).

وحققت الاقتصاد الاستوني نو بمعدل ٢١٥% في عام ٢٠١٦(٥٢،.).

أظهرت المؤشرات الاقتصادية ان القطاع الرقمي يساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسب ٨،٦% في عام ٢٠١٦ وهي بذلك احتلت الاولى عالميا في هذا القطاع . وقد اجرت منظمة التعاون و التنمية وفقا للاستطلاع سنوي عن تصدر استونيا الترتيب العامي من حيث عدد التطبيقات . والمبادلات الرقمية و الالكترونية قياسا بعدد السكان و معدل التطبيق واحد لكل ٣٧٠٠ مواطن. وفي ضوء اسهامات القطاع الرقمي بامكان المواطن استخدام البطاقة المدنية ان تكون اجازة قيادة سيارة تحتوي على كل المعلومات الشخصية والمهنية، وتذكرة ترام و تحتوي على بيانات عن الحالة الصحية والملكية و الدخل . وبواسطتها يمكن الانتخاب. وتوقيع عقد عمل عن بعد بتوقيع الكتروني ولافصاح عن الضرائب . ويمكن وصول البطاقة بجهاز كومبيوتر محمي باجراءت امنية(٥٣) . في المستقبل يعتمد العالم على التكنلوجيا والابتكار وفي الغاء الرئيس الاستوني توماس هندريل الفيس اجرته معه مجلة التمويل والتنمية نحن نرى انفسنا نسبق الركب لاننا نعلم الاطفال البرمجة في التعليم الابتدائية . واستونيا بلد صغير يمتلك اساسا قويا(٥٤) .

واستناداً على احصائيات استونيا في مايو ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ زادت الصادرات ٨% ، والواردات ارتفعت ٣% . تاتي هذه الزيادة في الصادرات بفظل نمو الصادرات من المبيعات المباني الخشبية الجاهزة . وبلغ متوسط الاجر الشهر ١،٣١٤ يورو . ومعدل البطالة ٧،٤ % وتغير مؤشرات اسعار المستهلك ٢،٠% في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ٥٦،٣١٦ مليون يورو(55) وبلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي ٨،٢% عام ٢٠١٩ ، والدين الحكومي ٦،١٢من الناتج المحلي الاجمالي . الدخل المتاح للاسرة ٧،٣% معدل النمو السنوي حصة الفرد من الدخل القومي ٢٧ ، ٦٦١ دولار للفرد ، الاتفاق على التعليم ٢١،٨٦٧ ، دولار سعر الفائدة قصير الاجل –٣،٠% سنويا الاتفاق الحكومي ٣،٣٩ من الناتج المحلي الاجمالي ، ضريبة ارباح الشركات ٥،١% من الناتج المحلي الاجمالي ، اجمالي الانفاق على البحث التطوير ٣،١%من الناتج المحلي الاجمالي ، الانفاق الصحي ٢،١٢٥ دولار للفرد معدل الخصوبة السكانية ٦٠،١ ، معدل الفقر ١٦،٠% والاتفاق الاجتماعي ٤،١٨% هذه المؤشرات الاقتصادية الاستونية في عام ٢٠١٩ نستطيع ان نستخلص نتائج مسيرة الاصلاح الاقتصادي في استونيا من ناحية المعدلات الجيدة في الانفاق و

تحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي بفضل نمو الصادرات وزيادة ارباح الشركات(٥٦) وبحسب تقرير ممارسة انشطة الاعمال لعام ٢٠١٩ الذي اعد قبل البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولي وهو تقرير مشترك. احتلت استونيا في المرتبة ١٦ كافضل دول تسهيلا في البنية الاعمال من اصل ١٩٠ دولة في العام من الناحية الاقتصادية

وتعد استونيا من دول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية oecd ذات الدخل المرتفع للمواطن.

واستنادا على بيانات البنك الدولي يبلغ متوسط دخل الفرد من ناتج المحلي الاجمالي ما يقارب ١٩٠،١٨ الف دولار بعد ما كان ١٠٠ دولار في بداية التحول الاقتصادي في مطلع التسعينات من القرن الماضي .

وبحسب بيانات الامم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية تمثل استونيا من ناحية الترتيب العالمي المرتبة السادسة من حيث اكثر البلدان تبنيا للتجارة الحرة . ونتيجة لهذه الخصوصية التي تتمتع بها استونيا فقد صنفتها الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي من الدول المتقدمة . وتمتلك مؤشرات تنمية بشرية مرتفعة . هذا الامتياز التي حظيت بها استونيا لم تاتي من الفراغ وانما نتيجة عوامل عديدة منها الاستقرار السياسي وتعددية سياسية وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني واستقلال القضاء و تبني دستور ديمقراطي سياسة اقتصاديه هادفة في معالجة التحديات و المعوقات التي تواجه الاصلاح الاقتصادي لاسيما محاربة الفساد وتبني التشريعات القانونية لتسهيل عملية الاستثمار وتأسيس الشركات.

واستطاعت استونيا الحد من ظاهرة الفساد الاداري في المؤسسات هذا ما اشارة له المنظمة الشفافية العالمية في تقاريرها السنوية متقدما على الكثير من الدول العالم وحسب مؤشرات الفساد العالمي من عام ٢٠١٥ – ٢٠١٨ حققت الترتيب العام وكالتالي (٧٠%،٧٠%، ٧١%،٧٣%) اي احتلالها المرتبة ١٨ من بين ١٨٠ اقتصادا عالميا . هذا يدل في مصداقية استونيا ازالة المعوقات التي تواجه تطوير الاقتصادي الاستوني(٥٧).

الخاتمة:

بعد ان حصلت استونيا على استقلالها من الاتحاد السوفياتي عن طريق ضغوط شعبية طالبت بنيل الحرية و الاستقلال وقد حققت هذه المطالب وكسبت استونيا استقلالها من الاتحاد السوفياتي . وقد لجات الى تصحيح المسار السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة من خلال تبني اصلاحات سياسية واقتصادية في نظم الدولة والشروع بتبني دستور ديمقراطي وتاسيس نظام سياسي برلماني

جمهوري قائم على التعددية السياسية وفصل السلطات والحرية واحترام حقوق الانسان في حين النظام الاقتصادي قائم على اقتصاد السوق الحر. من ناحية تشجيع الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الاجنبي وحققت استونيا نتائج ايجابية في الاصلاح السياسي و الاقتصادي فمن الناحية السياسية كان هناك الاستقرار السياسي الذي ساهم بدور في تعزيز الديمقراطية وانعكاسه على الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي تحقق ايضا بفعل نجاح الدولة في التخلص من النظام الاشتراكي ونجاح السياسات الاقتصادية للدولة الاستونية لتي اسهمت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ونجاح تجربة الاصلاح في استونيا . وقد توصل البحث الى الاستنتاجات والاتية:

١- كان التحول السلمي نيل الاستقلال وتعزيز استقرار المؤسسات الدولة اثر واضح في نجاح الاصلاح السياسي والاقتصادي في استونيا.

٢- نجاح القوى السياسية في التوافق على نهج الاصلاح السياسي و الاقتصادي كان له اثر واضحه من خلال تاسيس النظام الديمقراطي واقتصاد السوق .

٣- تجحت استونيا في حل المشاكل التي تواجه بناء الدولة منها الفساد و نقص الايدي العاملة وعجز الميزان التجاري .

٤- نجا استونيا في الاستثمار في راس المال البشري و تطوير الاقتصاد بفضل سياسات الدولة في التعامل الالكتروني وتطوير التعليم الذي له اثر في تحقيق استونيا نتاج مميز على مستوى العالمي في الاقتصاد الرقمي.

٥- انضمام استونيا الى الاتحاد الاوروبي كان له انعكاسات ايجابية على مستوى السياسي و الاقتصادي والاجتماعي من ناحية مشاركاتها في اتخاذ القرار في مؤسسات الاتحاد الاوروبي . وتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الاوروبي وحصولها على الدعم المالي من المؤسسات المالية للاتحاد الاوروبي فضلا عن انخفاض الفقر والبطالة في استونيا من الناحية الاجتماعية.

التوصيات:

١- ضرورة حل المشاكل التي تواجه المجتمع الاستوني و تحقيق مبدا العدالة في التعامل مع الاعراق المكونة للمجتمع الاستوني لا سيما العرق الروس

٢- تامين مؤسسات الدولة من الهجمات الالكترونية التي تتعرض لهل لانها تسبب في شل عمل مؤسسات الحكومة وتاثيرها على اداء عملهم

٣- ضرورة توسيع مصادر الاقتصاد الاستوني الهدف منه هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي و مواجهة الازمات التي تواجه الدولة في المستقبل.

المصادر :

١-استونيا و ويكيبيديا على الرابط \ https:"wikipedia.org\wiki
٢-استونيا و ويكيبيديا على الرابط \https:"Wikipedia.org\wiki
٣-المعجزة الاقتصادية الاستونية وندرلاست على الرابط .https:"www.monder lustmag .com
٤-احمد منيسي التحول الديمقراطي في مجلس التعاون في دول الخليج العربي ، دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقط ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجيه ،ابو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٩.
٥-سالم حسن رمضان يوسف ،تحديات التحول السياسي ،الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، ط١ ، ٢٠١٤
٦-د. ناهد عز الدين ، تحولات اوروبا الشرقية بين الشد والجذب ، السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ،العدد ١٧٨، اكتوبر ٢٠٠٩ .
٧-د.ستار شدهان الزهيري ، د. خضير عباس ، م م كرار علي ،هنكاريا نموذج متميز بين المرحلة الاقتصادية وبين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، مجلة لارك ، كلية الاداب ، جامعة واسط ، العدد ٢٧ ، ت١ ، ٢٠١٧ .
٨- دستور جمهورية استونيا على الرابط
٩- -اقتصاداستونيا ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الرابط \https:\\eikipedia .org \wiki
١٠-دستور جمهورية استونيا ترجمة اسو كريم على الرابط
https:\\www.fecebook –com \160956752\posts
١١-استونيا على الرابط Hrlibrary.umm.edu \ Arabic \ Estoinacore .pdf
١٢-المعجزة الاقتصادية الاستوني وندرلاست على الرابط .https:\\ www.wonderlustmag.com
١٣- رئيس استونيا متى وكيف الانتخابات على الرابط
https:\\ar.peror mancegun works . com \1041-president-of-estiona –and –the- formation –of
١٨-اقتصاد استونيا و ويكيبيديا على الرابط \https:"wekipedia . org \wiki
١٩-عبد الله رزق ، اقتصاديات ناشئة في العالم ، نماذج تنموية لافتة ، دار الفارابي ، بيروت ،ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص١٦٠-١٧٠
٢٠-اقتصاد استونيا و ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الرابط
https:" weikipedia.org\wiki\
٢١- عبد الله رزق ، مصدر سبق ذكره ،ص١٦٠-١٧٠
٢٢-استونيا و ويكيبيديا على الرابط
https:"www.maref.org
٢٣-استونيا estiona على الرابط
Republic of estiona . moqatel.com
Wikiwand-24 استونيا على الرابط
https:\\www.marefa .org
٢٥-ساموبلسون ، نورد هاوس ،علم الاقتصاد .مكتبة لبنان ناشرون ،بيروت ،ط١،٢٠٠٦ ،ص٩٠٨
٢٦-استونيا المعرفة على الرابط
Republic of Estonia .moqatel.com
٢٧-المعجزة الاقتصادية الاستونية. وندرلاست على الرابط
https:"www.wonder lustmag.com.
٢٨-المعجزة الاقتصادية الاستونية .وندرلاست على الرابط
https:"www. Wonder lustmag.com.
٢٩-استونيا تبدا التعامل باليورو على الرابط
https:\\www.aligazeera . net \news \ ebusiness \2011 \1\1
٣٠-هشام ياس شعلان ، اليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى النظام اقتصاد السوق ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ط١ ، ٢٠٠٤
13- رانيا السباعي ،التحول الاقتصادي في دول شرق وسط اوربا .المزايا والمخاطر، مجلة السياسة الدولية- العدد١٧٨ ،اكتوبر ٢٠٠٩، ص٦٨
٣٢-رانيا السباعي ،التحول الاقتصادي في دول شرق وسط اوروبا .المزايا والمخاطر ، مجلة السياسة الدولية-العدد١٧٨ ، اكتوبر ٢٠٠٩،ص٦٨.

٣٣-رانيا السباعي ،التحول الاقتصادي في دول الشرق وسط اوروبا ...المزايا والمخاطر ، مجلة السياسة الدولية ،العدد١٧٨ ، اكتوبر ٢٠٠٩،ص٦٨.
٣٤-الحزب الحاكم يفوز بانتخابات استونيا على الرابط
https:\\www. Aljazeera .net \news \2015\3\2
٣٥- ائتلاف الحاكم في استونيا على الرابط
https:\\www.france24 .com \201550301
٣6-استونياALmoqatel على الرابط
www.muqatel.comopenshare\behoth\dwalmodn\estioa\sec04-doc-cut.him
-37حزب الاصلاح الاستوني يفوز بالانتخابات على الرابط
Arabic.news .co\2019-03\04c 137867716.htm.
-38–فوز معارضة استونيا في الانتخابات البرلمانية على الرابط
Assabeel.net1374835
39-استونيا المعارضة تفوز باغلبية الاصوات على الرابط
https:\\www.aa.com tr\1408555\...
٤٠ -كيا كلاس تفوز في الانتخابات على الرابط
https:\\al-ain-com \article \ esto –wins – parliament ary – phalanx.
٤١-AL moqatel- Estonia على الرابط
www.muqatel.com\openshar\behoth\dwal-modn\estonia
٤٢- estonia presidential election-wikipwdia
https:\\en-wikipedia .org \wiki\2016-estonian –presidential election
٤٣-المعجزة الاقتصادية الاستونية-وندلاست على الرابط
Htt:www.wonder lustmag.com
٤٧-المعجزة الاقتصادية الاستونية –وندلاست على الرابط
Htt:www.wonder lustmag.com
٤٨- the EBRD instonia على الرابط
https:\\ www.ebrd.com \ Estonia. Thml
٤٩-استونيا – Qwrrydevlopments International lnc
Quarrydevinc .com 2cat=170
٥٠-استونيا معدل نمو الناتج المحلي
https:\\d.Actualitil.com\cunty\est \ar-estonia – growth – rate – of – gdp – php
٥١- the Estonia economy grewعلى الرابط
Stotistics Estonia
٥٢-م.د.حسين شناوه مجيد، د علي جابر عبد الحسين ، تحويل نمط الملكية العامة الى الملكية الخاصة والانتقال الر اقتصاد السوك ، استونيا نموذجا، مجلة كلية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد٢٨ ، كانون الاول ٢٠١٧ ،ص٧
٥٣-مطلق منير ، استونيا على الرابط
https:\\oawsat . com\hone \ article1884931
٥٤-مجلة التمويل والتنمية على الرابط
https:\\www.imf.org\eternal \arabic \pubs ft \fand \ 2018 \ pdf \ frenhes
٥٥-على الرابط estoina-climata – klc
https:\\www.climate –klc –org \eountries \estonia
٥٦-على الرابط Estonia-OECD – OECD – org
https:\\www.oecd.org\estonia \
٥٧-استونيا تفوق دولي على الرابط Httsp:\\www.akhbarak .net \articles \35859133